



جامعة المنارة

كلية العلوم الإدارية

إدارة التمويل والمصارف

الإدارة المالية

الأسبوع الخامس

01 DEC. 2021

المعلومات المحاسبية والمحاسبة الختامية

إعداد

د. منذر مرهج

جامعة
المنارة
MANARA UNIVERSITY

2021- 2022

المعلومات المحاسبية والمحاسبة الختامية

تنتهي العمليات المحاسبية بقوائم مالية (الناتج النهائي لنظام المحاسبة المالية) وما يلحقها من إيضاحات وملاحظات وكشوف إيضاحية تحتوي على المعلومات المحاسبية الملائمة لقرارات الأطراف الخارجية عن المنشأة. وتبدو أهم القوائم المالية فيما يلي:

أ. قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) Balance Sheet.

ب. قائمة الدخل Income Statement.

ج. قائمة حركة الأموال Statement of Changes in Financial Position.

أولاً : أهداف القوائم المالية:

توفر المحاسبة المالية قدرًا من المعلومات التي تحتاجها الأطراف الخارجية لأغراض اتخاذ القرارات، ويتم توفيرها لهذه الأطراف في شكل قوائم مالية ذات غرض عام، بشكل مباشر أو غير مباشر:

1. التدفقات النقدية والقدرة الكسبية للمنشأة:

يسعى المستثمرون إلى معرفة مقدار النقدية التي يتوقعون الحصول عليها مستقبلاً نتيجة لاستثماراتهم في المنشأة، سواءً أكان ذلك في شكل عائد للأموال التي استثمروها أم عائد على تلك الأموال (أرباح)، ولذا فإن التدفقات النقدية التي يتوقع المستثمرون الحصول عليها تجيء من مصدرين:

أ - توزيعات الأرباح النقدية للمنشأة (وتسمى حالة الشركة المساهمة Dividens).

ب - التدفقات النقدية التي يحصلون عليها نتيجة تصفية استثماراتهم وتمثل استرداداً للأموال المستثمرة.

2 . السيولة واليسر المالي والربحية:

يحتاج المستثمرون عموماً (ويشمل ذلك المقترضين) لغرض تقدير كفاءة المنشأة في خلق التدفقات النقدية المستقبلية إلى أن يأخذوا في الحسبان ثلاثة اعتبارات رئيسة مترابطة وهي:

أ . السيولة Liquidity: وتشير إلى قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها المستحقة الأداء في الأجل القصير، وتعكس السيولة الخارجية درجة المرونة والسرعة التي يمكن أن تتحول فيها موارد المنشأة (ممتلكاتها) إلى نقدية سائلة يمكن استخدامها في سداد الالتزامات العاجلة.

ب . اليسر المالي Solvency في الأجل الطويل: ويشير إلى قدرة المنشأة على خلق التدفقات النقدية المستقبلية لمواجهة التزاماتها في الأجل الطويل، وبالتالي لا تواجه بعسر مالي يضطرها إلى إيقاف نشاطها.

ج . الربحية Profitability: وتشير إلى قدرة المنشأة على خلق موارد مضافة نتيجة عملياتها، وتتمثل في القدرة على إنتاج سلع وخدمات وبيعها بسعر يزيد على تكلفة الموارد المستخدمة في تلك الأنشطة، وبالتالي فإن الربحية تعكس المقدرة الكسبية للمنشأة ومقدرتها على خلق التدفقات النقدية المستقبلية.

ثانياً: قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية):

تعتبر قائمة المركز المالي (والتي عادةً ما يشار إليها باسم الميزانية العمومية) كشفاً أو قائمةً توضح الموارد الاقتصادية المتاحة للمنشأة، ومصادر الحصول على تلك الموارد وذلك في لحظة زمنية.

ويوضح الشكل التالي الميزانية العمومية.

والذي يظهر كيفية ترتيب بنود الميزانية العمومية، وبالطبع فقد تشمل الميزانية العمومية بنوداً أخرى غير تلك التي وردت في القائمة:

الميزانية العمومية في 2001/12/31

الأصول	الخصوم وحقوق الملكية
أ . الأصول المتداولة:	أ . الخصوم المتداولة:
نقد في الصندوق ولدى البنوك.	بنوك دائنة.
شيكات آجلة.	ذمم دائنة.
أوراق قبض برسم التحصيل.	أوراق الدفع.
صافي المدينون	أقساط قرض تستحق خلال عام.
بضاعة في المخازن	أرباح مقترح توزيعها على المساهمين.
ب . الاستثمارات:	مخصص ضريبة الدخل.
سندات حكومية.	أجور ورواتب مستحقة.
أوراق مالية متداولة.	إيرادات غير مقبوضة
ج . الأصول الثابتة.	ب . الخصوم طويلة الأمد:
الأراضي.	أوراق دفع (تستحق بعد 5 سنوات).
المباني.	سندات بفائدة 8%.
يطرح:	قرض بنك الإنماء الصناعي.
مخصص الاستهلاك	ج . حقوق الملكية:
الألات والمعدات.	أسهم ممتازة.
يطرح/ مخصص الاستهلاك.	أسهم عادية.
د . الأصول الأخرى:	احتياطات.

أرباح محتجزة (مدوّرة).	مصاريف مدفوعة مقدماً
إجمالي الخصوم وحقوق الملكية	إجمالي الأصول

وبشكل دائم مجموع الأصول يساوي مجموع الخصوم وحقوق الملكية، وتتحقق هذه العلاقة عند إعداد الميزانية لأي منشأة في أي لحظة زمنية، وذلك يفسر لماذا تسمى تلك القائمة بالميزانية إذ تظهر دائماً توازناً بين الجانبين: الأصول من ناحية، والخصوم وحقوق الملكية من ناحية أخرى، ويمكن التعبير عن ذلك التوازن بعلاقة تسمى معادلة الميزانية كما يلي:

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم} + \text{حقوق الملكية}$$

أ . الأصول Assets:

تمثل الأصول منافع اقتصادية محتملة مستقبلاً من موارد اقتصادية مملوكة للمنشأة أو خاضعة لسيطرتها، ومرتبطة على العمليات والأحداث الماضية. وعادةً ما يعبر عن تلك الأصول باستخدام الوحدات النقدية.

ويلاحظ أن بعض الأصول تمثل موارد في شكل نقدي سائل (مثل النقدية)، أو تلك التي ينتظر أن تتحول إلى نقدية في الأجل القصير (مثل المخزون السلعي). وعادةً ما يتم ترتيب بنود الأصول في الميزانية طبقاً لدرجة سيولتها أي قربها من أكثر الأصول سيولةً وانتهاء بأقلها سيولةً. وفي أحيان أخرى يمكن ترتيب بنود الأصول بالبدء بأقل الأصول سيولةً (الأصول الثابتة)، والانتهاؤ بأكثرها سيولةً (الأصول المتداولة). يوجد معيار متعارف عليه لتصنيف الأصول حيث يتم تقسيمها إلى: أصول ثابتة، أصول متداولة، الاستثمارات، الأصول الأخرى.

1 . الأصول المتداولة:

وهي التي تتحول من وضع إلى آخر خلال الدورة التشغيلية وتنتهي بسهولة إلى نقدية. ويقصد بكلمة الدورة التشغيلية، تلك الفترة التي تمر ما بين تحويل النقدية إلى مخزون، وبيع ذلك المخزون، وتحويل الذمم المدينة مرة أخرى إلى نقدية، وبالتالي فإن الأصول المتداولة يتم الاحتفاظ بها لفترة قصيرة لا تتعدى السنة الواحدة وغالباً ما يتم تدوير الأصول المتداولة عدة مرات خلال العام الواحد، ولهذا السبب

تعتبر الأصول المتداولة ذات سيولة عالية، ومن أبرز بنود هذا النوع من الأصول: النقدية في الصندوق والبنك، الحسابات المدينة (الذمم المدينة وأوراق القبض)، الأوراق المالية المتداولة والمخزون السلعي. وتُعد النقدية أكثر الأصول المتداولة سيولةً، وتقوم النقدية بنزويد المنشأة بالسيولة الفورية، وتستعمل أيضاً في تسديد الالتزامات العاجلة وتسديد المصاريف اليومية النثرية.

أما الأوراق المالية المتداولة كالأسهم والسندات الخارجية فهي عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل يمكن بيعها بسرعة وتحويلها إلى نقدية. وتمثل الذمم المدينة المبالغ المستحقة على زبائن المنشأة، والتي عادةً ما تنشأ من عملية بيع السلع والخدمات لهم مقابل تسديد ثمنها بعد فترة قصيرة من الزمن، وتظهر تلك المبالغ في الميزانية العمومية كاملةً مطروحاً منها مخصص الديون المعدومة وذلك لتغطية الديون المشكوك في تحصيلها. أما أوراق القبض فتتمثل سندات تحتفظ بها المنشأة مقابل مبالغ مستحقة على جهات خارجية. وآخر بند يظهر تحت الأصول المتداولة المخزون السلعي ويشمل البضائع الجاهزة، والبضائع تحت التشغيل، والمواد الأولية، ويعتبر المخزون السلعي أقل بنود الأصول المتداولة سيولةً.

2 . الاستثمارات:

وهي عبارة عن المبالغ المستثمرة في شركات أخرى، ولآجال طويلة، على شكل أوراق مالية. والغرض من هذه الاستثمارات هو إما الحصول على عائد دوري، أو على عائد رأسمالي من خلال بيع هذه الأوراق، وتحقيق أرباح بها، ولا سيما في حالات المضاربة، أو من أجل السيطرة على شركات أخرى، وقد تكون هذه الاستثمارات في العقارات.

3 . الأصول الثابتة:

وهي الأصول التي لا تتحول إلى نقدية بسهولة وسرعة من خلال العمليات العادية في المشروع، أي يتم استغلال هذه الأصول لمدة تزيد عن فترة محاسبية واحدة، ولذلك تعتبر الأصول الثابتة من أهم ممتلكات المنشأة والتي على أساسها تتحدد الإيرادات والأرباح. وتقسم الأصول الثابتة إلى قسمين:

أ . الأصول الثابتة الملموسة: وهي الأصول التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات ويكون وجودها فعلياً وملموساً. وتضم الأراضي والمباني والمعدات والآلات والأثاث ووسائل النقل والتحسينات الرأسمالية.

وتظهر الأصول الثابتة في الميزانية العمومية بسعر التكلفة، ويتم توزيع كلفة هذه الأصول على العمر الإنتاجي المتوقع لكل منها. تسمى حصة كل سنة من الكلفة بالاستهلاك، ويخصم ذلك من قيمة الأصول الثابتة في كل عام.

ولهذا السبب فإن قيمة الأصول الثابتة تتناقص في كل عام بمقدار قسط الاستهلاك. وفي نهاية العمر الإنتاجي لتلك الأصول يكون قد تجمع لدى المنشأة مبلغ مساوٍ لقيمة الأصول الثابتة بسعر التكلفة ويسمى هذا المبلغ المتجمع بمخصص الاستهلاك. أو متراكم الاستهلاك، أو مجمع الاستهلاك.

واستهلاك الأصول الثابتة لا بد منه وذلك لتوزيع كلفة الأصول الثابتة على عدد سنين خدمتها، ولتمكين المنشأة من شراء أصول جديدة لإحلال القديم منها، أو استبدالها بسبب التقادم التكنولوجي عليها.

ب . الأصول الثابتة غير الملموسة: وتمثل حقوقاً للمنشأة تستغلها بشكل لا ينازعها عليه أحد. ومن الأمثلة على الأصول غير الملموسة: براءات الاختراع، حقوق النشر، العلامات التجارية، وشهرة المنشأة. ويتم استهلاك الأصول غير الملموسة كما هو الحال في الأصول الثابتة الملموسة.

4-الأصول الأخرى (أرصدة مدينة أخرى):

ويشمل هذا النوع من الأصول المصاريف المدفوعة مقدماً وهي عبارة عن مبالغ يتم دفعها خلال فترة محاسبية معينة إلا أن الخدمات المقدمة لقاء ذلك المبلغ يتم تقديمها خلال فترة محاسبية لاحقة، ومثال على ذلك دفع الإيجار المقدم، تمويل حملة إعلانية مقدماً وغيرها.

ب . الخصوم (Liabilities):

تعتبر الخصوم منافع اقتصادية ينتظر منها أن تضحي بها المنشأة مستقبلاً للوفاء بالتزاماتها الحالية في مواجهة الغير (الأطراف الخارجية غير أصحاب المنشأة).

أو بعبارة أخرى، فإن الخصوم هي التزامات على المنشأة في مواجهة الغير يتعين سدادها بالتضحية بنقدية أو خدمات مستقبلاً، ولذا فهي مطالبات من جانب الغير للوفاء بالتزامات على المنشأة، وبعض هذه الخصوم قد يحل استحقاقها (موعد سدادها) في الأجل القصير، وبعضها يستحق على آجال طويلة نسبياً، أي يمكن تقسيم الخصوم حسب موعد استحقاقها إلى قسمين:

1 . خصوم طويلة الأجل:

وهي الالتزامات التي تستحق على المنشأة لغيرها بعد فترة تزيد عن سنة، ومن أمثلتها السندات، الرهونات العقارية، القروض طويلة الأجل. وتظهر المبالغ المالية الصافية - بعد دفع الأقساط السنوية - في الميزانية العمومية مصنفةً حسب تاريخ إصدارها، أو اقتراضها مع توضيح تاريخ الاستحقاق، وشروط السداد، وأولوية الحقوق إن وجدت.

2 . خصوم قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة):

وهي الالتزامات التي تستحق على المنشأة للغير خلال فترة زمنية قصيرة وعادةً ما تكون خلال الفترة التشغيلية، أو السنة المالية للمنشأة، أو التي تستحق خلال سنة من تاريخ قائمة المركز المالي.

وتشمل الخصوم المتداولة: حسابات البنوك الدائنة (سحب على المكشوف)، الذمم الدائنة، أوراق الدفع، مخصص الضريبة، إيرادات مقبوضة مقدماً، مصروفات مستحقة . . . وغيرها. وتمثل حسابات البنوك الدائنة قروضاً قصيرة الأجل حصلت عليها المنشأة من البنوك بعد انتهاء رصيد المنشأة لدى البنك، لذلك يطلق عليها اسم حساب على المكشوف. وعادةً ما يدرج اسم البنك الدائن، ومبلغ الدين في الميزانية العمومية. أما الذمم الدائنة أو الدائنون فتمثل الالتزامات التي يتوجب على المنشأة دفعها كنتيجة لشرائها سلعاً وخدمات من موردين خارجيين على الحساب، وعادةً ما تكون هذه الالتزامات قصيرة الأجل، ولا تمثل قرضاً رسمياً بين المنشأة والموردين بل هي عبارة عن مهلة محددة للسداد. وهذا النوع من الأصول يتداخل مع أوراق الدفع التي عادةً ما تكون موثقة بفواتير رسمية لدى المنشأة تعترف فيها بالمبلغ المسجل بالفواتير، ووعد من المنشأة بتسديد الدين خلال مدة محددة.

ويمثل مخصص الضريبة ما يستحق على المنشأة دفعة من ضرائب للحكومة. والمصروفات المستحقة تمثل التزاماً على المنشأة يستحق الدفع خلال السنة المالية التي تظهر بها مثل تلك الحسابات.

أما الإيرادات المقبوضة مقدماً فهي إيرادات مدفوعة مقدماً ولكن يتم تسليم شيء مقابلها من طرف المنشأة، مثل ذلك العربون الذي تتسلمه المنشأة لقاء تسليم البضاعة في المستقبل. ولأغراض التوصل إلى وضع دقيق لعناصر المركز المالي فإن الالتزامات طويلة الأجل التي تستحق في السنة التالية ينبغي أن تبوب ضمن الخصوم قصيرة الأجل في ميزانية هذا العام إذ ينطبق عليها حينئذٍ تعريف الخصوم المتداولة الواجبة السداد خلال العام التالي لتاريخ الميزانية العمومية.

ج . حقوق الملكية:

ويطلق عليها أيضاً حقوق أصحاب المنشأة، وتمثل صافي أصول المنشأة (الفرق بين مجموع الأصول ومجموع الخصوم)، وتختلف تسمية حقوق الملكية والبنود المكونة لها باختلاف الشكل التنظيمي للوحدة المحاسبية، فإذا كانت المنشأة فردية يطلق على حقوق الملكية اسم حقوق صاحب المنشأة، وفي شركة التضامن حقوق الشركاء، أما في شركة المساهمة فيطلق عليها حقوق المساهمين أو حقوق حملة الأسهم.

وهناك نوعان من الأسهم: الأسهم العادية، والأسهم الممتازة. وأهم الفروق بين النوعين هي في الأولوية في توزيع الأرباح، حيث يستلم حملة الأسهم الممتازة أرباحهم أولاً، وغالباً ما تكون محدودة ثابتة. حيث يحصلون على حصصهم قبل حملة الأسهم العادية الذين توزع عليهم الأرباح بعد دفع التزامات المنشأة، وتوزيع الأرباح على حملة الأسهم الممتازة.

وتتكون حقوق الملكية من:

1 . رأس المال المدفوع:

ويمثل المبالغ التي دفعها أصحاب المنشأة، ويتمثل بالأسهم (على اختلاف أنواعها) في الشركات وقد تكون مسددة بالكامل أو مسددة جزئياً، ولا بد أن يتم تبويب هذه الأنواع من الأسهم حسب أنواعها نظراً لاختلاف الحقوق التي يتمتع بها كل فريق كما يجب الإفصاح عن رأس المال المصرح به، ورأس المال المكتتب به.

2 . الاحتياطيات:

وهي أرباح قابلة للتوزيع تحجز لأحد الاحتمالات التالية:

- تقوية الوضع المالي للمنشأة.

- مقابلة نقص محتمل في أحد الأصول غير محدد المقدار.
- مقابلة زيادة محتملة في أحد الأصول غير محددة المقدار.

3 . الأرباح المحتجزة:

وهي الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين، ولكن المنشأة لأسباب معينة تراها تقرر عدم التصرف ببعض الأرباح، وتحتجزها جانباً، وتستثمرها داخل المنشأة، أو خارجها أو بكلا المجالين، وهي عادةً تمثل الرصيد المرخّل من الأعوام السابقة مضافاً إليه الأرباح القابلة للتوزيع هذا العام مطروحاً منه (التوزيعات النقدية + الاحتياطيات المكونة هذا العام).

ثالثاً: قائمة الدخل (الأرباح والخسائر):

على الرغم من ضرورة تحديد الرقم النهائي لصافي ربح المنشأة خلال كل سنة مالية، إلا أن معرفة تفصيلات البنود المكونة لرقم صافي الربح النهائي لا يقل أهمية عن رقم الربح ذاته، ولهذا الغرض تعد أحد القوائم المالية وتسمى قائمة الربح (أو الدخل) Income Statement لكي تظهر تفصيلات الإيرادات والمصروفات خلال الفترة. وإذا زاد مجموع الإيرادات على مجموع المصروفات فتكون نتيجة عمليات المنشأة خلال الفترة ربحاً صافياً، والعكس تكون النتيجة النهائية خسارة صافية للفترة، وتصور قائمة الدخل بصيغتين:

أ. قائمة الدخل ذات الخطوة الواحدة: وهذه الصيغة ولو كانت بسيطة وسهلة وسريعة التحضير إلا أنها لأغراض التحليل المالي غير نافعة، وغير ملائمة لذا ينبغي إهمالها.

ب. قائمة الدخل ذات الخطوات المتعددة: وتحتوي قائمة الدخل هذه على عدة عناصر، ويوضح الشكل التالي هذه القائمة:

قائمة الدخل ذات الخطوات المتعددة عن السنة المالية المنتهية في 1997/12/31م.

البيان	فرعي	جزئي	كلي
المبيعات يطرح:			XXX
مردودات البيع		XX	
مسموحات البيع		XX	
صافي المبيعات			XX
يطرح: تكلفة المبيعات			XX
إجمالي الربح			XX
المصاريف التشغيلية			
المصروفات الإدارية والعمامة		XX	
مصروفات البيع والتوزيع		XX	
الاستهلاك			XX
صافي الربح التشغيلي (ربح العمليات)			XX
يضاف إيرادات أخرى		XX	
يطرح: مصروفات أخرى		XX	XX
صافي الدخل (الربح) قبل الضريبة			XX
يطرح: مخصص الضريبة			XX
صافي الدخل بعد الضريبة			XX

وفيما يلي نوجز شرحاً عن بنود قائمة الدخل:

1 . صافي المبيعات: يمثل هذا الرقم إجمالي المبيعات مطروحاً منه مردودات المبيعات ومسموحاتها، وقيمة المبيعات تمثل الإيراد الرئيس لنشاط المنشأة.

2 . تكلفة المبيعات: إن هذا العنصر يمثل بالمنشأة التجارية بما يلي:

(بضاعة أول المدة + صافي تكلفة المشتريات) - بضاعة آخر المدة.

3 . الربح الإجمالي: يمثل الهامش الذي يزيد به إيراد المبيعات عن تكلفتها، ويؤثر فيه كل من كمية المبيعات والسعر، وتشكيلة المبيعات.

4 . المصاريف التشغيلية: وتشمل مجموعتين هما:

أولاً: مصاريف إدارية وعامة ، وتتكون من:

أ . جميع مخصصات الاستهلاك للموجودات الثابتة ذات الاستخدام الإداري كالأثاث، والآلات الحاسبة، وذات الاستخدام العام التي لا يمكن تخصيصها بدقة على نشاط معين.

ب . جميع أنواع المصروفات التي تمس الإدارة العامة للمنشأة.

ج . التكاليف المترتبة على قرارات تعتبر من مسؤولية الإدارة العامة.

ثانياً: مصاريف البيع والتوزيع: وهي مصاريف إدارة البيع والتوزيع وتشمل:

أ . رواتب موظفي البيع والتوزيع، وإيجار صالات العرض، وعمولات البيع والتوزيع.

ب . مخصصات استهلاك المعدات المستخدمة بإدارة البيع.

ج . نصيب إدارة البيع والتوزيع من المصاريف العامة.

د . التكاليف المترتبة على قرارات تدخل ضمن صلاحية إدارة البيع والتوزيع كالديون المعدومة، ومخصص الديون المشكوك فيها.

- 5 . صافي دخل التشغيل (ربح العمليات): ويمثل صافي الربح المتحقق من النشاط الاعتيادي بعد أن يتم خصم كافة المصاريف والأعباء المرتبطة بالنشاط الاعتيادي للمنشأة. وعلى هذا فإنه يمثل مدى نجاح الإدارة في تنفيذ خططها.
- 6 . الإيرادات الأخرى، والمصاريف الأخرى: تتمثل الإيرادات في هذا البند كتلك المتحققة من إيراد الاستثمار في أوراق مالية، وإيجار عقارات، والخصم المكتسب أما المصاريف الأخرى فتتمثل في فوائد القروض طويلة الأجل.
- 7 . صافي الدخل قبل الضريبة: وهو عبارة عن المبلغ المتبقي من مجمل الربح بعد خصم المصاريف التشغيلية، وبعد تعديله بالإيرادات، والمصروفات المرتبطة بالتمويل.
- 8 . مخصص الضرائب: ويمثل المبلغ المحتجز من إيرادات المنشأة (العادية وغير العادية) للوفاء بمتطلبات القوانين الضريبية المرتبطة بضريبة الدخل.
- 9 . صافي الدخل بعد الضريبة: وهو المبلغ المتوقع بقاءه بعد حجز نصيب الدولة من الأرباح المتحققة وبالتالي فهو يمثل الأرباح القابلة للتوزيع في الظروف الاعتيادية.

أولاً: لمحة عن مفهوم التحليل المالي:

إن التخطيط المالي والرقابة، يمثلان وظيفتين أساسيتين من وظائف المدير المالي. وإذا كان التخطيط المالي يعنى أساساً بوضع الخطط المالية الكفيلة بتحقيق أهداف المنشأة، وإذا كانت الرقابة المالية تستهدف تقويم كفاءة العمليات المالية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة في الوقت المناسب، فإن كلا من هاتين الوظيفتين إنما تعتمدان أساساً على المعلومات المتوفرة لدى المدير المالي، خصوصاً تلك المعلومات المتعلقة بالمركز المالي، والمركز النقدي للمنشأة.

هذه المعلومات وغيرها يمكن الحصول عليها من خلال التحليل المالي:

وقد ازدادت أهمية التحليل المالي بعد التقدم الصناعي، واتساع حجم المشاريع، فعلى الرغم مما ساهم به الإنتاج الكبير من وفرة في تكاليف الإنتاج، واتساع الأسواق، إلا أنه جعل أعمال الرقابة والإشراف صعبة استلزمت توفير الكثير من البيانات المالية والمحاسبية والإحصائية، وتطلبت جهازاً إدارياً متخصصاً يتناول هذه البيانات بالتدقيق، والتحليل والتفسير بغية تحقيق الأغراض التالية:

أ. معرفة المركز المالي للشركة.

ب. الوصول إلى القيم الاستثمارية في الشركة، وتقويم مستوى كفاءة عملياتها، ومدى صلاحية سياساتها المالية والإنتاجية.

ج. تخطيط السياسات المالية بما في ذلك سياسة استهلاك الأصول، وسياسة الائتمان والتحصيل والاستئجار، والمخزون السلعي، وتكوين الاحتياطات والاستثمارات.

والجدير بالذكر أن التحليل المالي يقوم على الخطوات التالية:

1. إعداد البيانات المالية، وتصنيفها في مجموعات متجانسة، ومن ثم القوائم المالية المختلفة، وهو جانب يقوم به المحاسبون غالباً.
2. التحليل والمقارنة: وذلك من أجل اكتشاف العلاقة القائمة بين مختلف عناصر الأصول، والخصوم، والمركز المالي، وتحري أسباب قيام هذه العلاقات.
3. التفسير والاستنتاج.

ثانياً: الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

إن الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين بالرغم من اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من التحليل المالي وتتخلص الأطراف التي يوجه إليها بما يلي:

1 . المساهمون:

يهتم المساهم في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة، الحالي والمستقبلي، وسلامة الاستثمارات في المشروع. لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقويم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلاً عن المساهم المرتقب، الذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المشروع أم لا. وكل منهما (المساهم الحالي والمرتقب) يهتم بماضي الشركة، والمخاطر التي تعرضت لها، والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك، في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل.

2 . الدائنون:

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمشروع، أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة، أو الاكتتاب في القرض الجديد، أو اقرض، أو بصدد إقراض الأموال للمشروع، وقد يكون الدائن بنكاً أو مؤسسات مالية، لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المشروع الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق.

فإذا كان القرض لفترة أكثر من السنة، فيهم المقرض التأكد من إمكانية سداه لهذا الالتزام في الأجل الطويل، أما إذا كان القرض لمدة أقل من السنة فيهتم الدائن بالتأكد من إمكانية المدين على سداد هذه الالتزامات في الأجل القصير، ومع ذلك فهو لا يهتم بالتوازن المالي في الأجل الطويل.

3 . الموردون:

يهم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار أوضاعهم المالية. فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد الذي يعنى بدراسة ديون العميل وتحليلها، في دفاتره المورد، وتطور هذه الديون. وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد

من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهما مثلاً التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي منحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء (عملاء المورد) باستخدام بيانات القوائم المالية.

4 . العملاء :

يمكن للعميل (المشروع) وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد. وكذلك منافسوه، معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها، خاصة فترة الائتمان، مماثلة لتلك التي تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.

5 . العاملون في المؤسسة:

نستطيع القول بصفة عامة أن أهم طرفين لهما المصلحة في المشروع هما:

أ . المساهمون (الملاك).

ب . العاملون في المؤسسة.

زيادة الأجر مع ثبات الإنتاجية، يعني انخفاض العائد المباشر المخصص للملاك بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات أو اختفائها)، أو بطريقة غير مباشرة (عدم التمويل الداخلي) أو إضعاف المركز المالي، إذا ماتم دفع التوزيعات من الاحتياطي، ولهذا السبب لايجوز للعاملين المشاركة في الأرباح في فرنسا إلا إذا تجاوز صافي الربح 5% بالمقارنة بحق الملكية، بحيث يكون دافعاً لهم على زيادة الإنتاجية، وضمان حد أدنى من العائد للملاك.

نتيجة لما سبق نلاحظ أنه من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون إليه، والتأكد من سلامة إدارة الأموال، وبصفة عامة فإن الأسلوب الذي يتبع في التحليل المالي (باغفال التوزيعات) لا يختلف عن ذلك الذي سبقت الإشارة إليه فيما يتعلق بالتحليل المالي الموجه للمساهمين.

6 . إدارة المشروع:

تهتم الإدارة بكل جوانب المركز المالي، خاصة وأنها تعمل لتحقيق مصلحة الملاك، والتي تتمثل في تعظيم حق الملكية أو مضاعفته، وأيضاً الدائنون من حيث التأكيد على سداد مستحقاتهم عندما يحين أجل الاستحقاق، وبعكس ذلك، النسب المالية المستخلصة من القوائم المالية للمشروع، وهي الجوانب التي يركز عليها المحلل المالي.

والتحليل المالي يزود المدير بالأدوات التي تمكنه من المتابعة المستمرة للتغيرات والإجراءات التي تساعد على تصحيح الأوضاع.